سلم فتبرأ ام والراجح من الطريقين شرط منفعة الجاعل بالعمل
الجاعل عليه في صحة الجعل فلا يصح الجعل على صعود جبل
مثلا صعودا عبثا لا تترتب عليه فائدة وعليه اقتصر
ابن يونس وظاهر كلام عياض في التنبيهات ان المشهور والحاصل
ان اقوى القولين اشتراط المنفعة والا كان من اكل اموال الناس
بالباطل ومحل الخلاف بعد تمام العمل واما قبل تمامه فهل يشترط
انتفاء منفعة الجاعل امر لا قولان ايضا افاده العدوي ولا يجوز
الجعل على اخراج الجان من الادمي لانه لا يعرف له حقيقة ولا
يوقف عليه وكذلك الجعل على حد المربوط والمسحور لانه لا
يعرف حقيقة ذلك كما ذكره المواق عن ابن عات ونقل الحط
اول الاجارات عن الجلاب عن الابي ما نصه وما يوخذ لحل
المعقود فانما كان برقيه بالرقي العربية جاز وان كان بالرقي
العجمية امتنع وفيه خلاف وكان الشيخ يقول ان تكرر منه النفع
جاز وابي كلام ابن عرفة اشار بقوله بل يجوز الجعل على عمل الروحاني
ان اعتيد في حل المعقود ونحوه كما ابي قول وفعل على جوازه
من رقى قرآنية او عجمية مروية عن عارف ثقة لا تحمية مجهولة
لاحتمال الفاظ مكفرة واستحقه اي المجعول له الجعل على عمله
ان اتى بما قصد الا بقيد مثلا ان لم يستحقه غير الجاعل بل ولو
استحق بضم المثناة فوق وكسر الحاء المهملة اي رفع ملك
الجاعل عن الارض بقيد باتيان ملك لغيره قبله او حرية حال
كونه عبدا اي العامل قبل تسليمه للجاعل وغاب استحق
العبد لانه الذي ورطه ولا يرجع الجاعل على المستحق
بالجعل ولو بجريمة عند ابن القاسم وهو المشهور ومفهوم بيده
انه ان استحق قبل تحصيله فلا شيء للعامل وبعد تسليمه
للجاعل يستحقه بالاولى ابن العواز من جعل لرجل في

ابق

ابق له جعلا فقطعت يداه او قتل عنده قبل ان يصل به الى
ربه فصار للباباوي الجعل او ترك به ذلك قبل ان يجده ثم
وجده فله جعله كاملا وقال عبد الملك من جعل في ابق جعلا
ثم اعتقه فلا شيء لمن وجده بعد ذلك وان لم يعلم بعتقه ولو اعتقه
بعد ان وجده فله جعله ام فان استحقاقه قتل وجوده احرى في
اسقاط الجعل من اعتاقه حينئذ لان اعتاقه فعل للسيد باختياره
افاده البناني لا يستحق العامل الجعل ان مات العبد بيد العامل
قبل ان يصل به الى الجاعل واولى قبل تسليمه للجاعل واما ان
مات بعد تسليمه له فانه يستحق الجعل بتمامه ومن المعلوم ان
الموت عرض يضاد الحياة او هو عدم الحياة وان سلمه له منفوذ ما
مقتل فقد سلمه حيا وقد اعطوا مستفوذ المقتل حكم الحي في بعض
المسائل والفرق بين الاستحقاق بحرية وموته عدم النفع
بالميت وحصول الاستحقاق عن عداه منه اتلف في الجملة بخلاف
الموت والظاهر ان العقد والاسر والغصب كالموت وان اعتق العبد
سيده بعد شروعه في تحصيله فله الجعل حيث اتى به ويقبل
في انه اسر عن اصبغ وهو المعتمد وفي الحكم عن عبد الملك ان
ان اعتق قبل ان يجده فلا شيء عليه ويعد عليه الجعل ونحوه
في المواق وفيه نظر انظر ح وافسده اي عقد الجعل شرط
النقد ولو لم ينقد للتردد بين الثمنية ان وجد الابق واوصله
الى ربه والسلفية ان لم يوصله الى ربه بان لم يجده اصلا
او وجده وهرب منه او مات قبل تسليمه له واما النقد
نظرا لغبان ولمن اي الشخص الذي لم يسمع قول الجاعل
من اتى لي بعبدي الابق او بغيري الشارد فله كذا العدم
حصوله واما لمانع وان يا للابق او الشارد وسلمه لورثته
فله جعل مثله سواء كان قدر المسمى او اقل او اكثر منه

Copyright Reading University